

# السياسي يسدد ديون الغاز للشركات الأجنبية من حصة مصر ويكرس عمق أزمة الطاقة والعجز المزمن في قطاع البترول



الخميس 16 أبريل 2026 08:30 م

تتحرك الحكومة المصرية في ملف الغاز تحت ضغط أزمة صنعتها بنفسها، بعدما تحولت الدولة التي بشرت لسنوات بالاكتفاء والتصدير إلى طرف يطارد سداد مديونيات متراكمة للشركات الأجنبية من أصل حصة المصريين أنفسهم. وتؤكد المعطيات المعلنة حتى أبريل 2026 أن متأخرات الشركاء الأجانب التي بلغت 6.1 مليار دولار في يونيو 2024 تراجعت إلى نحو 1.3 مليار دولار، مع تعهد رسمي بإغلاق الملف قبل 30 يونيو 2026، لكن طريقة السداد نفسها تكشف أن السلطة لم تعالج أصل الخلل بل أعادت توزيعه على حساب الأمن الطاقوي المحلي. وتزامن ذلك مع تضخم فاتورة الاستيراد وارتفاع أسعار الكهرباء والوقود وإجراءات ترشيد الاستهلاك، بما يعكس أن الأزمة تجاوزت حدود الحسابات المكتبية وأصبحت عبئاً مباشراً على السوق والمواطن والقطاع الصناعي. وفي هذا السياق، لم يعد السؤال متعلقاً فقط بكيفية سداد الديون، بل بسبب وصول قطاع الطاقة إلى نقطة يدفع فيها البلد ثمن التراجع الإنتاجي والارتباك المالي في وقت واحد.

تكشف الوقائع المتتالية أن الحكومة لجأت إلى منح بعض الشركاء الأجانب جزءاً من حصة مصر من الغاز، وأحياناً نسبة كبيرة منها بصورة مؤقتة، حتى تتمكن من خفض المستحقات المتأخرة واستعادة ثقة المستثمرين في قطاع تعطل بفعل شح الدولار وتراجع الإنتاج. وهذه الآلية التي جرى تداولها علناً في تقارير صحفية متطابقة مع التصريحات الرسمية عن تعجيل السداد، لا تقدم صورة دولة قوية تفاوض من موقع مريح، بل صورة سلطة تضطر إلى المقايضة بأحد أهم مواردها لتسوية تراكمات كان يفترض أصلاً ألا تصل إلى هذا الحجم. ويزداد ثقل المشهد مع صعود فاتورة الواردات البترولية إلى 19.4 مليار دولار في 2024-2025، ومع القفزة الحادة في كلفة استيراد الطاقة خلال الأشهر الأخيرة، بما يجعل كل حديث حكومي عن الانفراج مشروطاً بوقائع معاكسة على الأرض.

## مديونيات الشركاء تكشف عجز الحكومة عن تمويل القطاع

تؤكد بيانات مارس وأبريل 2026 أن الحكومة سارعت إلى الإعلان عن تصفية متأخرات الشركاء الأجانب قبل نهاية يونيو، بعدما اعترفت سابقاً بأن هذه المتأخرات وصلت إلى 6.1 مليار دولار في يونيو 2024. وهذا الرقم لا يخص بنداً محاسبياً عابراً، بل يخص قلب منظومة الاستخراج التي تعتمد عليها الدولة في توفير الغاز والزيت والوقود للسوق المحلية.

ثم إن تراجع المديونية إلى 1.3 مليار دولار لا يلغي حقيقة أن الدولة وصلت إلى هذا الخفض عبر ضغط مالي خارجي وتدفعات استثنائية بعد اتفاق رأس الحكمة، لا عبر إصلاح بنيوي في إدارة القطاع. ولذلك فإن الحكومة لم تغلق الأزمة بقدر ما أجلت انفجارها عبر تمويل مؤقتة ومقايضات مرتبطة بالإنتاج نفسه.

ويقول أسامة كمال وزير البترول الأسبق إن السداد بكميات من الغاز يعكس إدارة مالية مرنة في ظل ضغوط العملة الصعبة وارتفاع فاتورة الطاقة عالمياً، كما وصف الخطوة بأنها مقايضة اقتصادية محسوبة تهدف إلى تحفيز الشركات على زيادة الاستثمار والإنتاج. غير أن هذا التوصيف نفسه يؤكد أن الدولة لم تدفع نقداً بل لجأت إلى التنازل عن جزء من حصتها الحالية.

وبعد ذلك يصبح المعنى السياسي أوضح، لأن الحكومة التي وعدت مراراً بتحويل الغاز إلى رافعة اقتصادية تجد نفسها في 2026 مضطرة إلى سداد الديون من الغاز ذاته. وهذه النتيجة لا يمكن فصلها عن سنوات من سوء الأولويات، حين توسعت السلطة في الإنفاق على مشروعات موازية بينما كان القطاع الإنتاجي يواجه نقصاً في السيولة وتراجُعاً في الجاذبية الاستثمارية.

## فاتورة الاستيراد ترتفع والمواطن يدفع ثمن الإخفاق الرسمي

توضح تصريحات رئيس الوزراء وبيانات الوكالات الدولية أن فاتورة استيراد الطاقة في مصر قفزت من 1.2 مليار دولار في يناير 2026 إلى 2.5 مليار دولار في مارس، بينما ارتفعت فاتورة استيراد الغاز إلى نحو 1.65 مليار دولار شهريًا بدلًا من 560 مليون دولار، وهذه القفزة تعني أن الأزمة لم تعد مؤقتة أو نظرية

ثم إن انعكاس هذه القفزة ظهر سريعًا في السوق عبر رفع أسعار الوقود في مارس، ثم رفع أسعار الكهرباء لشرائح الاستخدام الأعلى والأنشطة التجارية في أبريل، مع قرارات خفض الاستهلاك وتقليص ساعات العمل وإبطاء بعض المشروعات الحكومية، وهنا يتضح أن السلطة نقلت كلفة الإخفاق المالي والإنتاجي إلى المجتمع بدلًا من معالجتها من داخل هيكل الإدارة العامة

ويقول المهندس مدحت يوسف نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول الأسبق إن زيادة إنتاج الشركات الأجنبية لا تتحقق لمجرد وجود احتياطات تحت الأرض، بل تحتاج إلى تمويلات كبيرة وإلى انتظام الدولة في سداد مستحقات الشركاء في مواعيدها، وتكشف هذه الشهادة أن أصل الأزمة يرتبط مباشرة بعجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب

وعلى هذا الأساس، لا تبدو الزيادات السعرية التي يتحملها المواطن نتيجة اضطراب خارجي فقط، لأن العامل الخارجي اصطدم أصلاً بقطاع داخلي هش فقد جزءًا معتبرًا من قدرته الإنتاجية، ولو كانت الدولة قد حافظت على استقرار السداد وجاذبية الاستثمار والإنتاج المحلي، لما بدت مصر بهذا الانكشاف الحاد أمام تقلبات أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد

### كشف إيني مهم لكنه لا يغطي على فشل إدارة الطاقة

أعلنت شركة إيني في 7 أبريل 2026 اكتشافًا جديدًا للغاز في بئر دينيس غرب 1 بمنطقة امتياز تمساح في البحر المتوسط، مع تقديرات أولية تشير إلى 2 تريليون قدم مكعب من الغاز و130 مليون برميل من المتكثفات، كما أوضحت الشركة أن موقع البئر يبعد نحو 70 كيلومترًا عن الساحل و10 كيلومترات عن البنية التحتية القائمة

وبعد الإعلان مباشرة قدمت الحكومة الاكتشاف باعتباره دفعة مهمة نحو تعزيز الإنتاج وتقليص فجوة الإمدادات، وهو توصيف صحيح من حيث الإمكانيات الفنية الأولية، لكن هذا التطور لا يلغي أن الاكتشاف الجديد جاء في لحظة تحاول فيها الدولة احتواء أزمة متراكمة في السداد والاستيراد والطلب المحلي، وليس في سياق وفرة مستقرة أو فائض مريح

ويقول الدكتور رمضان أبو العلا خبير هندسة البترول والطاقة إن اكتشاف دينيس غرب 1 يحمل أهمية واضحة لأنه يضيف احتياطات قابلة للتنمية السريعة نسبيًا، لكنه يظل خطوة ضمن مسار أطول يحتاج إلى استثمارات وتنفيذ وربط بالبنية التحتية حتى يتحول إلى إنتاج فعلي مؤثر في السوق، وهذا التقدير يضع حدودًا واقعية لأي تهليل حكومي مبكر

ولذلك فإن الاكتشاف الجديد، رغم أهميته، لا يمحو السجل الثقيل الذي أوصل البلاد إلى الاستدانة للشركاء وإلى استيراد الغاز الطبيعي المسال بكلفة مرتفعة وإلى تحميل السوق موجات متتالية من الزيادات، فالمشكلة لم تعد في نقص الأخبار الجيدة، بل في عجز الحكومة عن تحويل الموارد إلى استقرار فعلي يحمي الاقتصاد من الدوران في الحلقة نفسها

وفي الخاتمة، تكشف أزمة سداد مديونيات الشركاء الأجانب من حصة مصر من الغاز أن الحكومة لم تعد تدير ملف الطاقة من موقع المبادرة، بل من موقع الدفاع ومحاولة منع التدهور من التفاقم، كما تكشف القفزة في فاتورة الاستيراد وارتفاع الأسعار المحلية أن المواطن صار يدفع ثمن قرارات تراكمت لسنوات ثم انفجرت دفعة واحدة، وبينما تحاول السلطة تسويق كشف إيني الأخير باعتباره مخرجًا سريعًا، تقول الوقائع الأوضح إن القطاع لا يزال أسير ديون قديمة وإنتاج متراجع وواردات مكلفة وسياسات قصيرة النفس، وهذه ليست أزمة سوق عابرة، بل حصيلة مباشرة لإدارة حكومية أوصلت بلدًا يملك الغاز إلى أن يسدد ديونه من حصته ويبحث عن النجاة في كل شحنة جديدة